محنة علماء العراق

يحيى اليحياوي*

■ لو تسنى للمرء أن يجول بناظريه حول وفيما وقع للعراق (أو بالعراق) منذ العشرين من آذار (مارس) من العام 2003 لأحالته ذاكرته مباشرة وبطريقة تلقائية الى الوعيد الذي أطلقه جيمس بيكر في وجه طارق عزيز وهما مجتمعان بجنيف في العام 1991: «اذا لم تتعانوا فسنعيدكم الى عصور ما قبل الوسطى».

وعلى الرغم من جهل بيكر بتاريخ العراق (وانتفاء المصطلح اياه، مصطلح العصور الوسطى، مما عاشه العراق تاريخيا أو كتب حوله)، فان المقصود قطعا انما الوعيد بتدميره وتقويض شتى سبل المانعة والمقاومة من بين ظهرانيه تماما كما فعل هولاكو في زمن من الأزمان عندما مزج جيشه مياه دجلة بألوان الورق والدم والمداد.

لم يكن بيكر جاهلا بمقومات العراق الحديث (حتى وان كان سطحي المعرفة بتاريخه)، ولم يكن وعيده متأتيا من فراغ أو نابعا من سوء تقدير:

■ فهو على دراية كاملة بالمشروع العلمي والتكنولوجي العراقي، اذا لم يكن في أدق تفاصيله (أي تفاصيل الأسلحة المراد تطويرها والمدى الزمني الكافي لتوليدها)، فعلى الأقل بمفاصلها الكبرى وتحديدا عزم عراق الرئيس صدام حسين على اقامة منظومة علمية وتكنولوجية متكاملة تضمن للبلد استقلاله الوطني وتجعل منه عنصرا قويا لا يمكن التجاوز عليه بمعادلات المنطقة القائمة منها كما القادمة سواء بسواء.

■ وهو على دراية كافية بالقوى البشرية الثاوية خلف المشروع ذاك كما المنظومة تلك، اذا لم يكن في أدق تخصصاتها العلمية فعلى الأقل بجانب فاعليتها ونجاعتها وقدرتها على رفد المشروع وضمان امكانات نجاحه الحاضرة والمستقبلية.

وعلى هذا الأساس، فان وعيد جيمس بيكر لم يكن، فيما نزعم، موجها بجهة تقويض ما تحقق من المشروع العلمي والتكنولوجي العراقي (من قبيل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وما سواها)، بل موجها أيضا ولربما تحديدا الى المنظومة الثاوية خلفه بنى تحتية ومقدرات بشرية القائم منها كما المزمع تكوينه على السواء.

لا يمكن للمرء، وهو يتأمل طبيعة وحجم الهجمة الأنكلوأمريكية على العراق، في العشرين من آذار (مارس) وما استتبعها واستتبع تاريخ التاسع من نيسان (أبريل)، من تدمير وتهديم واحراق ونهب وسلب وما سواها، الا أن يسلم بأن وعيد بيكر لم يكن كلاما مطلوقا على عواهنه، بل النذير العلني الأول لما كانت ترتب له الادارة الأمريكية وتعتزم تنفيذه عندما يتم لها غزو العراق واحتلاله.

ولا يمكنه أيضا، وهو يتأمل ما يجري من تاريخه (من تاريخ العشرين من آذار (مارس) 2003)، الا أن يسلم بمدى التزامن العملي لعمليتي تدمير البنى التحتية واستهداف الكفاءات البشرية:

■ فمباشرة بعد الاحتلال اقتيد الدكتور عامر السعدي (وهو المستشار العلمي للرئيس صدام حسين) للسجن (ولا يزال قابعا به) واعتقلت في أعقاب ذلك الدكتورة هدى عماش (الخبيرة في بكتيريا الجمرة الخبيثة) وزميلتها الدكتورة رحاب طه ولم يشفع في اطلاق سراحهما الا تدهور حالتهما الصحية وعدم ثبوت أدلة تدينهما بهذا «الجرم» أو ذاك.

وبعد أيام من ذلك فقط، اغتيل الدكتور محمد الراوي، نقيب أطباء العراق ورئيس جامعة بغداد لتتبع ذلك عمليات اغتيال بوضح النهار وتصفيات علنية لمجموعة من 1500 كفاءة عراقية ضمنها أطباء ومهندسون وعلماء دين وسياسيون وصحافيون وفنانون وأدباء وأصحاب رأي ومعلقون على الأحداث وسواهم.

والخلفية في ذلك انما القول بأنه ما دام لم يعثر على أي أثر «لأسلحة الدمار الشامل» المزعومة، فان مطاردة «أدمغة الدمار الشامل» (الثابتة) هي التي من المفروض تفعيلها سيما ضمن الـ 500 عالم الذين كانوا على ارتباط وقرب كبيرين بالرئيس صدام حسين أيام كان قائما على حال العراق ومستقبله.

■ ومباشرة بعد الاحتلال، اعتقل علماء كبار ونكل بهم بالسجون، كما حدث للدكتور محمد عبد المنعم الأزميرلي الذي عذب لحد الموت بسجن أبو غريب (اثر ضربة بمؤخرة الرأس يقول الطبيب الشرعي) ولم يسلم لعائلته الا في صورة الرقم 1909 دون هوية تذكر.

وهو رقم من سلسلة 200 عالم في اختصاصات علمية مختلفة (هندسة، فيزياء، كيمياء وعلوم انسانية واجتماعية وسياسية وغيرها) تمت تصفيتهم (وسجلت الجريمة ضد مجهول) لعل أبرزهم الدكتور محيي حسين أستاذ مادة الايروديناميك وهندسة الطيران بجامعة التكنولوجيا ببغداد والدكتور مهند الدليمي الأستاذ بنفس الجامعة والدكتور غالب الهيثي أستاذ الهندسة الكيماوية بالجامعة ذاتها...ناهيك عن عمليات تخريب المعامل والمختبرات ومراكز الأبحاث وغيرها (وضمن ذلك جامعة الموصل المتقدمة التجهيز).

■ ومباشرة بعد الاحتلال «خير» العديد من علماء العراق بين التعاون مع قوات الاحتلال (بالعراق أو بمراكزها بالدول/الأصل) وبين التصفية الجسدية أو في أحسن الأحوال السماح لهم بالهجرة «الطوعية» لأحد البلدان الأجنبية... أو باحدى جهات العراق «الآمنة» كما فعل الطالباني عندما اقترح على الطيارين العراقيين (المطلوبين من لدن المخابرات الايرانية تحديدا منذ حرب ايران مع العراق) الاحتماء به في منطقة كردستان بعدما اغتيل منهم ما يناهز الثلاثين.

لم يعد ثمة من شك حقيقة، على الأقل منذ التاسع من نيسان (أبريل) 2003 وحتى يومنا هذا، أن محنة علماء العراق انما باتت متأتية من سياسة قائمة، موجهة وتحتكم في تصورها على سبل وأدوات تقوم عليها جهات يبدو أن ملهمها في ذلك انما الوعيد الذي أطلقه بيكر بوجه طارق عزيز منذ خمس عشرة سنة مضت.

هي ليست سياسة جديدة، بل استكمالا لمخطط تم اعتماده منذ بدأ العراق نهضته العلمية والتكنولوجية بداية الثمانينات حينما اغتيل عالم الذرة المصري (وهو أهم مهندسي المفاعل النووي تموز) من لدن الموساد بأحد فنادق باريس وتم حرق المعدات (شحنة الوقود وأعتدة تشغيل المفاعل) التي كانت مشحونة للعراق من مطار مارسيليا الفرنسي...اضافة الى المصير ذاته الذي لقيه الدكتور سعيد بدير والدكتورة سميرة موسى وغيرهما.

واذا كانت «ثقافة القتل والترويع» هي لغة الشارع السائدة بالعراق اليوم دونما قدرة على تحديد مصدرها (اللهم الا ما تقوم به المقاومة وتتبناه)، فان تلك الموجهة للعلماء انما تقوم عليها على الأقل ثلاث جهات كبرى تتباين في درجة الضغينة على العراق، لكنها تتساوق في «مشاريعها» وتتماثل في أهدافها بالعراق حاضرا وبالمستقبل:

■ فأمريكا هي صاحبة المصلحة الأولى في استقطاب علماء العراق أو تصفيتهم ان أبدوا ممانعة في ذلك أو استماتوا للبقاء بجامعاتهم العراقية بين طلبتهم وأهلهم وذويهم (عمدت قوات الاحتلال مباشرة بعد امساكها بمفاصل البلد بطرد 3000 أكاديمي من الجامعات العراقية وفرضت الاقامة الاجبارية على العديد منهم).

لم تكن مطاردة الأمريكان لعلماء العراق نتاج صدفة أو قرارا اعتباطيا، بل مهد له من قبل الغزوة واعتمد كأداة قصوى «لاعادة العراق الى العصر الحجري».

ألم يقل (في العام 2002) مارك كلايتون المحرر بصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»: «ان خطر العراق في قاعدته العلمية وفي علمائه وليس فيما يمتلكه العراق من اسلحة»؟ فقدم جردا بالعلماء والفنيين الذين تعلموا وتكونوا بالولايات المتحدة وقال بالخلاصة: «ان هؤلاء أخطر من أسلحة العراق الحربية لأنهم هم الذين ينتجون هذه الأسلحة». ثم ألم يصدر الكونغرس الأمريكي في العام نفسه «قانون هجرة العلماء العراقيين» مشددا على منحهم تصريحات وبطاقات اقامة دائمة بالولايات المتحدة باجراءات جد مخففة»؟

لم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل عمدت الى مطاردة كل من تعاون مع علماء العراق أو تلقى تكوينه هناك بدليل مطالبة سفارتي أمريكا وبريطانيا لمصر باستجواب العلماء الذين ارتبطوا بالعمل في العراق، بل ذهبت السفارتان لدرجة المطالبة بلائحة علماء جامعة الاسكندرية (قسم الهندسة النووية) من 1967 الى 1990.

■ واسرائيل ألم تعلن جهارة تخوفها من العراق حتى وهو مهدم، بل ودفعت بضرورة استئصال كل الأدمغة التي قد «تعاود الكرة» في حال انسحاب الاحتلال واسترجاع العراق لسيادته واقامة حكومة وطنية من بين ظهرانيه.

لم تكتف اسرائيل لأجل ذلك بمجرد المناداة، بل عمدت مخابراتها الى تكوين جيش سري من 150 عضوا (الجيش الجمهوري السري) لديه قائمة من 800 عالم عراقي مطلوب تصفيتهم ...أو نفيهم الى اسرائيل (حيث استقبلت في سنين احتلال العراق الأولى أكثر من 150 أستاذا محاضرا و4000 طالب ناهيك عن منح كنعان مكية سيئ الذكر الدكتوراه الفخرية من جامعة تل أبيب ودرجة الماجستير للطاهر لبيب ومحمود أبو صالح).

■ والحكومة المنصبة من لدن الاحتلال لم تكتف بالصمت الرهيب، بل تواطأت جراء ذلك مع ما يجري لعلماء العراق سرا وعلانية (ستة علماء اغتيلوا أمام طلبتهم وعميدة كلية القانون بالموصل ذبحت هي وزوجها بالفراش و 17000 من العلماء والأساتذة هجروا قسرا).

■ وميليشيات «حكام العراق الجدد» لم تكتف فقط بمطاردة العلماء وعوائلهم، بل عملت وتعمل على ترصدهم بغرض تصفيتهم بدعوى انتمائهم لحزب البعث في اطار ما يقوم عليه أحمد الجلبي من خلال «برنامج اجتثاث البعث».

الكل يطارد علماء العراق، الكل اضحى ذا مصلحة في استهدافهم وترصد طلابهم، الكل (حتى العرب) بات يخشى العراق ويخشى علماءه.

انها محنة علماء العراق...انها محنة العراق التي ابتلاه الله بها منذ غابر العصور...فألفها ليتم تجاوزها بعد حين.

* باحث وأكاديمي من المغرب

خمسة سيناريوهات تحدد من سيحكم مصر

د. عمار علي حسن*

■ علمنا التاريخ أن حلقات مصر تضيق وتستحكم حتى يبلغ يأس الناس منتهاه، ويسيحون في ظنون لا حدود لها من أي بارقة أمل في التغيير، ويركنون الى دعة واستسلام كاملين لزمن قد يطول، ثم فجأة يأتي الفرج بعد الشدة، اما بأيدي أناس لا تروق لهم مجريات الأمور، أو بصناعة قدرية، تنتشل المصريين من ضيق الحالي الى براح الآتي، وتفتح كل الأبواب على مجتمع جديد.

اليوم تكاد النوافذ أن توصد أمام ولادة المستقبل على أكف الحاضر من دون عنت وعناء، ويجد المصريون أنفسهم ينتقلون من مشكلة الى أخرى، ومن مأزق الى آخر، بدءا بتفصيل تعديلات المادة 76 من الدستور على مقاس السلطة، وانتهاء بتمديد قانون الطوارئ، مرورا بسلسلة التراجع عن الوعود التي قطعها رئيس الجمهورية على نفسه، وتضمنها برنامجه لانتخابات الرئاسة. ويتم هذا في وقت عاد فيه الارهاب الأسود يضرب مصر بلا هوادة بعد سنوات قليلة من السكينة، ويتزايد الفساد حتى وصل الى النخاع فدفع بلدنا العزيز الى صدارة الدول المفتقدة للشفافية، وتطل «الفتنة الطائفية» برأسها القبيح، محاولة أن تجرح تجانس المصريين وسماحتهم.

وبين جنبات هذا الوضع السيئ ترتسم لمصر سيناريوهات خمسة، يبدو أغلبها مرا، لكن لا تلوح في الأفق غيرها، حتى الآن، وهي، من دون اسهاب ممل ولا ايجاز مخل:

1 ـ يقوم النظام الحاكم باصلاح نفسه سريعا، فيلملم ما انفرط من المجتمع والدولة، ويوفر أجواء صحية لحياة سياسية جديدة، تنطوي على حرية تشكيل الأحزاب، وتمكينها من العمل وسط الجماهير، وتلبية مطالب القضاة النازعين الى استقلال العدالة، واطلاق حرية التعبير، وضمان حق تداول المعلومات، ومحاربة الفساد، والاعداد لانتخابات نزيهة... الخ. لكن ما يجري الى الآن يقول، من دون مواربة، ان النظام قد يبُست مفاصله، وشاخت رأسه، وبات من المتعذر عليه أن يصلح نفسه.

2 ـ يستمر النظام في أدائه الهابط، فتسقط الدولة المصرية ثمرة عطنة في حجر جماعة «الاخوان المسلمون»، وهم قد يستمرئوا الميراث الاستبدادي، فيديرونه لصالحهم، ويميلون الى «التدرج في الاصلاح»، بل قد يعيدون العجلة الى الوراء، ان غلب المتشدد فيهم المعتدل، وسادت رؤية من ينتجوا في أفكارهم وسلوكهم «دولة دينية» على ما عداها من رؤى مستنيرة لقطاع غير عريض من الاخوان تميل الى «دولة مدنية». لكن مثل هذا الوضع قد يفتح الطريق أمام تطهير الدولة من الفاسدين، ويمنح المصريين فرصة تجريب تيار يقول ان لديه رؤية مختلفة للتنمية، وطموحا الى اعادة الدور الاقليمي لمصر.

3 ـ أن يتحالف النظام مع الاخوان المسلمين. وهذه مسألة تبدو للنظام كتجرع كأس معتق بالمرارة، لكنه لن يتوانى عن شربه حتى آخره ان كان هو الدواء الوحيد له، أو بمعنى أدق الوسيلة الوحيدة التي تبقيه على قيد الحياة «مستمرا ومستقرا». أما الاخوان فان التاريخ يقول لنا ان لديهم استعدادا فطريا للتحالف مع أي أحد وأية جهة ما دام هذا سيحقق مصالحهم، حتى لو كانت ضيقة أو مؤقتة.

ويكفي هنا أن نقول ان الاخوان تفاهموا مع اسماعيل صدقي وقت أن كان يعادي كل القوى الوطنية، وتعاونوا مع السادات في وقت كان فيه أغلب الشارع ضده، ومدوا أيديهم، أكثر من مرة، لمبارك، فردهم خاسرين، لكنهم، لن ييأسوا من مدها، كلما دعت الضرورة الى ذلك. ومثل هذا التحالف سيسد أي باب لتغيير قريب، وسيزيد الحياة السياسية تأميما وتأزما، بل موتا، حين يضخ دماء جديدة في أوصال الفساد والاستبداد.

4 ـ أن يمضي النظام قدما فيما يسمى «سيناريو التوريث»، وهي مسألة تتراكم الشواهد عليها، مثل تأجيل الانتخابات المحلية لمنع الاخوان المسلمين من أن يحوزوا النصاب القانوني الذي يؤهلهم لترشيح منافس لجمال مبارك، الذي تمت ترقيته في الحزب الحاكم الى أمين مساعد، ليكون مؤهلا للترشيح بمقتضى تعديلات المادة 76، ويتم تلميعه اعلاميا، وينظر، على نطاق واسع، الى خطوبته، ومن ثم زواجه فيما بعد، على أنهما استكمال لشروط الرئاسة أو أعرافها.

5 ـ أن يحدث تغير فجائي، يكون بمثابة الأحجار الضخمة التي تلقى في بحيرة راكدة فتمنعها من التعفن. وقد يتم هذا اما بفعل «الحتمية البيولوجية» أو القدر، أو وقوع هبة شعبية جارفة، على غرار التي شهدتها مصر في بعض فترات تاريخها المديد، أو تدخل «قوة» ما، لصيانة أمن مصر القومي وتلبية احتياجات شعبها وشوقه الى التغيير. وهنا قد تعاد صياغة قواعد اللعبة السياسية، وتسنح الفرصة لصعود أصحاب تفكير مختلف، وأبناء طبقات جديدة.

الأرجح، ان لم يحدث شيئ قدري أو يثور غضب عارم، أن يتقدم السيناريو الرابع على ما عداه في المستقبل المنظور، وسيتم تسويق جمال مبارك على أنه مدني وآن للناس أن يجربوا غير العسكر، وشاب سيطيح تدريجيا بـ«نخبة المومياوات» وطموح لن يدير البلد بعقلية الموظف، الذي لا يرى الا تحت قدميه.

وكل هذا مقبول لو كنا نضمن أن مبارك (الابن) لن يكون مجرد واجهة لـ «زبائنية سياسية» أو تحالف ترعرع وقويت شوكته في ظل حكم والده، بين كبار العسكر ورجال الأمن، وأصحاب الحظوة من رجال المال والأعمال، والمتنفذين في الجهاز البيروقراطي، والممالئين من المثقفين والاعلاميين. وهذا التحالف هو الذي أوصل مصر الى الحالة التي هي عليها الآن، ولن يكون بمقدوره أن يصلح ما أفسده.

أما الأهم فهو أن مصر دوما غنية بالاحتمالات، قادرة على تقديم حلول لا تخطر على بال كثيرين، أتمنى أن أكون واحدا منهم ...

* مدير مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط ـ القاهرة

موسكو ستغير موقفها من طهران

د. عبد العظيم محمود حنفي*

■ لم تؤد المباحثات السرية والعلنية بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا الى اتفاق حتى الآن. كما لم يؤد لقاء المشاركين في المباحثات حول ايران الذي جرى في باريس ووصف بأنه سري كما كان متوقعا الى أية نتيجة. و لم تحدث أية تغييرات ملموسة في المواقف. فالولايات المتحدة تطالب باتخاذ أشد قرار في مجلس الأمن الدولي حول الملف النووي الايراني ويميل الأوروبيون بشكل عام الى الاقتراح الأمريكي بينما ما زالت الصين وروسيا البلدان الدائما العضوية في مجلس الأمن تصران على المباحثات.

ومن أجل تخفيف وضع بكين وموسكو الصعب لحد ما يدعوهما المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة جون بولتون بصراحة الى الامتناع عن التصويت في المجلس حول القضية الايرانية. وقال بولتون ان مجلس الأمن اذا لم يتمكن من اتخاذ القرار اللازم للتأثير على ايران بسبب الخلافات بين أعضائه فان الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تشاطرها رأيها تستطيع بنفسها فرض عقوبات على ايران.

ويتحدث عن هذا أيضا ممثلو الولايات المتحدة الآخرون. فقد أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية أيضا عن احتمال فرض عقوبات على ايران بدون قرار لمجلس الأمن الدولي.

على أية حال ان موسكو مضطرة لأن تعدل موقفها. والمؤشرات على ذلك عديدة منها ولعلها أهمها النفي القاطع لوزير الخارجية الروسي الذي كان أشبه ببيان تكذيب حرص الوزير الروسي على اعلانه بنفسه وعلى الملأ لما أعلنته طهران أنها تلقت تأكيدات رسمية من بكين وموسكو أنهما ستعارضان فرض أي عقوبات على طهران. وقال بلهجة حاسمة ان موسكو لم تفعل ولن تفعل ذلك. وفي محاولة لتخفيف الأزمة بين طهران وموسكو قيل ان اعلان طهران جاء اثر خطأ في الترجمة بين اللغتين الروسية والفارسية، ومن المؤشرات أيضا على تغير موقف موسكو اعلان رئيس لجنة الشؤون الدولية في الدوما الروسي أن ايران ترفض بتحد مراعاة متطلبات مجلس الأمن الدولي ومن الممكن أن يؤدي هذا الى عواقب وخيمة. ولم يستبعد احتمال فرض عقوبات على ايران.

وفي هذه الأثناء يعلن رجال المخابرات الأمريكية بصراحة بأنهم يعرفون القليل جدا عن ايران ولكن يجب ألا يثير هذا اطمئنان طهران. بل على العكس اذ أنه دليل واضح على مشاركة كافة القوى المالية والمادية والفكرية اللازمة للولايات المتحدة وحلفائها الآن بالذات في هذه اللعبة.

ومن الصعب أن نعتبر مجرد تطابق بالصدفة ما أعلنه العسكريون الأمريكيون في أوج الجدل القائم بين الولايات المتحدة وايران بالذات عن نجاح تجربة قنبلة جوية ضخمة (وزنها عشرة أطنان) في ميدان القاعدة الجوية Eglin في فلوريدا وأطلقت عليها الصحافة حالا اسم «أم كل القنابل». ولا يستبعد استخدام الأسلحة التكتيكية النووية وخاصة الأسلحة الموجهة ضد الصوامع.

وهل هناك ما يدعو الى الاستغراب بعد هذا كله من موقف موسكو التي تصر على اجراء المباحثات لأنها ليست بحاجة بالطبع الى اندلاع حرب نووية بالقرب من حدودها؟ لا سيما أن الموضوع النووي ليس خدعة اطلاقا. فقد صرح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في حديث مباشر لشبكة CNN بأن على العسكريين الأمريكيين أن يخططوا لمختلف أشكال الأعمال تجاه ايران ويجب عدم استبعاد استخدام الأسلحة النووية.

ويدفع الأمريكيين الى اتخاذ أشد التدابير ليس فقط مذهب الضربة الوقائية الجديد اذ أنهم لم ينسوا أيضا اختطاف الرهائن الأمريكيين في سفارة الولايات المتحدة في ايران في عام 1979.

ويؤكد على حتمية اندلاع الحرب حتى بعض الخبراء الروس المستقلين. فمثلا يرى أحد الخبراء الروس أن التدابير التي اتخذت تتيح على الأرجح انزال ضربة بالصواريخ والقنابل وان هذا أمر محتوم. ومن المفروض أن يحدث هذا لأسباب انتخابية في أواخر الربيع أو الصيف. وتفيد بعض الأنباء بأن الايرانيين الأغنياء من أصل أذربيجاني في العاصمة الأرمينية يريفان بدأوا على كل حال دون انتظار بدء العمليات الحربية بشراء المساكن فورا.

والصحافة بدورها مليئة بالروايات عن كيف سيكون رد ايران.

فمثلا تؤكد The Sunday Times البريطانية نقلا عن مصادرها في طهران أن ايران أعدت «ردا مماثلا». اذ سيقوم 40 ألف انتحاري مدرب بمهاجمة أهداف أمريكية واسرائيلية وبريطانية. وقد تم اختيار 29 هدفا من مثل هذه الأهداف. وتهدد ايران كما صرح رئيسها بانزال ضربة جوابية باسرائيل. وقد أعلن الايرانيون مرارا أنهم سيسدون مضيق هرمز.

* خبير في الدراسات الاستراتيجية مدير مركز الكنانة للبحوث والدراسات، القاهرة

أمة بأسرها في «قسم الطوارئ»!

جواد البشيتي*

■ حذاريكَ اللعب بالنار فقد تحترق أصابعك!

ولكن، ماذا عسانا أن نقول لـ «القابض على جمرة»؟!

و»الجمرة»، بحسب تصريح صحافي أدلى به د. أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك، كناية عن «السلطة»، فالقابض على السلطة في مصر، أي في عالمنا العربي، بحسب رأي الباز، كالقابض على جمرة. ولا شك في أن «معاناة» الحاكم ستكون أعظم وأشد إذا ما كان مُحكَما قبضته على «السلطة ـ الجمرة»!

وأقول لكل عربي محكوم: «حذاريكَ حَسَدَ حاكمك!»، فالسلطة ليست بنعمة حتى تتمنى تحولها منه إليكَ، أي حتى تحسده عليها. إنها نقمة عليه، ومسؤولية تنوء بحملها الجبال، ولن يضطلع بها إلا المضحِّي بنفسه وماله ووقته وعائلته.. «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ. مِن شَرِّ مَا خَلَقَ. مِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ».

سنصدِّق؛ لأن لا خيار لنا إلا أن نصدِّق. وكل من يشكِّك في صدق هذا الأمر إنما يساهم، عن وعي أو عن غير وعي، في بقاء تلك الحال «التي لا تسر الحاكم»، والتي عاقبتها الحتمية هي تشديد الحاجة إلى العمل بمقتضى «قانون الطوارئ»، فالمعارضون السياسيون، وذوو الرأي والفكر المخالف، إنما هم من أصحاب النفس الأمارة بالسوء، الذين بينهم وبين «الإرهابيين» و»تجار المخدرات» قرابة إما من جهة الأب وإما من جهة الأم.

لقد قرَّر البرلمان المصري، أي ممثلو الشعب، تمديد «حالة الطوارئ» مدة عامين، ليبلغ عمرها، بالتالي، 27 عاما، مع أن الأسباب الدستورية والقانونية الموجبة لإعلان واستمرار وتمديد «حالة الطوارئ» كالحرب والكوارث الطبيعية المدمِّرة لا وجود لها البتة، ومع أن استمرار «حالة الطوارئ» مع انتفاء أسبابها الشرعية يخالف المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها مصر، وتعهدت فيها باحترام القانون والدستور وحماية الحريات العامة الأساسية التي لا بد لها من أن تختفي مع ظهور «حالة الطوارئ».

إنَّ لكل قاعدة استثناء.. وإذا كانت «القاعدة» هي الحكم في طريقة يتأكد عبرها احترام الحاكم للدستور والقانون والحريات العامة الأساسية فإن «حالة الطوارئ» هي «الاستثناء»، ولكن الحُكم في عالمنا العربي، الذي تقدَّس حكوماته «الإصلاح السياسي والديمقراطي النابع من الداخل»، والمراعي لـ «الخصوصية»، يقوم على قاعدة أخرى هي قاعدة «تحويل القاعدة إلى استثناء، وتحويل الاستثناء إلى قاعدة»، فـ «دولة القانون» عندنا ليست سوى سحابة صيف إنْ قُيِّض لها الظهور. أما «الدولة الأمنية»، التي جاءت إلى الدنيا بحد السيف والتي تقطر دما من رأسها حتى أخمص قدمها، فلا تستمر، وليس في مقدورها أن تستمر، على قيد الحياة إلا بـ «قانون الطوارئ»، الذي لن يموت قبل أن يرى «وريثه الشرعي» وهو «قانون مكافحة الإرهاب» الذي يتوفرون على إنجازه.

ومع ذلك يراد لنا نظل أسرى وهم جديد هو أنَّ نفي «الدولة الأمنية» يقوم على المزاوجة بين «قانون مكافحة الإرهاب» و»الإصلاح السياسي والديمقراطي» الذي يُنْجِب «الحكم الرشيد»، أو يُنْجِبَه «الحكم الرشيد». يراد لنا ذلك مع أن التاريخ يُعلِمنا، ويُعلِّمنا، أن الحكومات لا تذهب إلا بالطريقة ذاتها التي جاءت بها!

»النظام الرئاسي» إنما هو شكل من أشكال عدة لنظام الحكم في العالم. أما في عالمنا العربي فـ «حالة الطوارئ» إنما هي شكل لـ «نظام الحكم الرئاسي»، فالدستور يُكتب ويُقر ليُعطَّل العمل به على الفور، وكأنه حفل افتتاح لـ «حالة الطوارئ»، التي تستمر ما استمر الرئيس حاكما، والذي يستمر حاكما ما استمر على قيد الحياة.

وحتى لا نقيم، بعد سنتين، الأفراح والليالي الملاح، أقول إن روح «قانون الطوارئ» ستغادر هذا الجسد لتحل في جسد جديد هو «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي لن تجرؤ الولايات المتحدة على الاعتراض عليه، فهو التجسيد لروحها الإمبريالية الجديدة.

وأحسب أن شعوبنا ومجتمعاتنا تحتاج إلى أن تواجه «قانون الطوارئ» الذي تَحكُم به حكوماتنا بـ «قانون طوارئ مضاد»، فصلوات الكاهن لا تقدر أبدا أن تدرأ عنه خطر صاعقة انقضت عليه من السماء، فمانعة الصواعق خير وأجدى. و»قانون الطوارئ المضاد» إنما يستمد شرعيته من حقيقة واقعة لا يشوبها وهم أو خرافة هي أن كارثة تاريخية، سياسية واجتماعية واقتصادية، تحدق بنا من كل حدب وصوب.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

اسبانيا بعد سنتين من عهد سبتيرو:

مكانة جديدة في العالم وجسر مع العرب

حسين مجدوبي*

مرت سنتان على وصول خوسي لويس رودريغيث سبتيرو الى رئاسة الحكومة الاسبانية، وطيلة هذه المدة الزمنية حقق الكثير من النجاح في السياسة الخارجية بإرساء علاقات متميزة مع المغرب والعالم العربي والاسلامي وفي السياسة الداخلية بدفع منظمة إيتا الارهابية الى وقف دائم لإطلاق النار، الأمر الذي لم يحققه أي رئيس حكومة من قبله.

في البدء، اعتبر الكثير من المراقبين، أن سبتيرو بسبب سنه وعدم بروزه في الماضي كوجه سياسي، يفتقد للتجربة والحنكة السياسية، وتنبأ الكثيرون أن البلاد قد تشهد انتخابات مبكرة وأن وزير الدفاع الذي قدم استقالته منذ أسبوعين خوسي بونو قد يصبح سكرتيرا أولا للحزب الاشتراكي. وأسبوعا تلو الآخر ، بدت تلك الرهانات أنها في غير محلها وأن اسبانيا بدأت تشهد منعطفا سياسيا جديدا وقد يكون عنوانه البارز استمرار سبتيرو متقدما وبفارق كبير في استطلاعات الرأي.

في هذا الصدد، واجه سبتيرو بنوع من الحكمة ملف القوميات الذي يعتبر أخطر ملف في اسبانيا وسبب كل المشاكل التاريخية خلال الثلاثة قرون الأخيرة. فتح حوارا مع الطبقة السياسية الكاتالانية، ونجح في إرساء تعديل الحكم الذاتي بقانون جديد يمنح هذا الاقليم وعاصمته برشلونة صلاحيات أقرب الى الدولة المشتركة وإن كان ليس معلنا عنه بشكل واضح.

أقنع البرلمان السنة الماضية بالمصادقة على قانون يرخص للحكومة التفاوض مع منظمة إيتا الارهابية إذا تخلت عن السلاح، وبينما كانت المعارضة اليمينية تتهم سبتيرو بالضعف والتهاون في مكافحة هذه المنظمة، فإذ بإيتا تفاجئ العالم بإعلانها وقف إطلاق النار الى الأبد والرهان على مفاوضات سلام تقود الى حل سياسي في اقليم بلد الباسك الذي ترغب في رؤيته كدولة مستقلة. الجميع يتنبأ بأن المفاوضات ستكون شاقة وصعبة، ولكن يبقى الأهم هو القرار التاريخي بوقف إطلاق نار الذي عجز عن تحقيقه رؤساء حكومات سابقين مثل فيلبي غونثالث وخوسي ماريا أثنار وأدولفو سواري.

وبقدر ما نجح سبتيرو في ملف القوميات بقدر ما يمكن أن ينعكس عليه سلبا في المستقبل إذا ما انفلت هذا الموضوع من السيطرة بحكم أن مطالب اسبانيا القوميات لا تنتهي، فحلمهم الأبدي هو إقامة دويلات جديدة على شاكلة «ملوك الطوائف». ويكفي أن حزب اليسار الجمهوري الكاتالاني الذي يوفر النصاب القانوني لحكومة سبتيرو في البرلمان يرفع شعار «جمهورية كاتالانية مستقلة».

ولم يستطع سبتيرو خلال السنتين الفوز بقلب وتعاطف الجميع، فالكنيسة الاسبانية تكاد تصنفه «بعدو الله والمسيح»، فحكومته قامت بالمصادقة على زواج الشاذين جنسيا، وفي الوقت نفسه طرحت إعادة تمويل الكنائس. وإذا علمنا أن الدولة الاسبانية قامت أساسا على الركن الديني والاحترام للعائلة، وقتها يدرك المرء مدى خيبة أمل التي تعاني منها الكنسية، لهذا، فوسائل إعلام الكنيسة والقوية جدا والمعروفة بتأثيرها وسط الشعب الاسباني تشن عليه حملة قوية خلال السنة الأخيرة.

ويبقى النجاح الكبير الذي حققه سبتيرو خلال السنتين الأخيرتين هو نسج علاقات جديدة مع العالم العربي والاسلامي وبالضبط مع المغرب. فمع مجيئ سبتيرو الى الحكم، عاد الدفء الى العلاقات بين الرباط ومدريد، وكشف دبلوماسي للقدس العربي أن «الشعار الذي حمله سبتيرو في علاقاته مع المغرب هو التفاهم بدل المواجهة، وربما ساعدت العلاقة المتميز بينه وبين الملك محمد السادس على تعميق إجراءات الثقة». فخلال سنتين لم تقع أي أزمة ولو صغيرة، كل القضايا التي كانت مرشحة لوقوع أزمات مثل الهجرة السرية إبان اقتحام الأفارقة لأسوار مدينتي سبتة ومليلية (شمال المغرب تحتلهما اسبانيا)، أو زيارة سبتيرو لسبتة ومليلية جرى احتواؤها بفضل الحوار بين العاصمتين». ومن أبرز ما قدمه للمغرب من هدية هو مساعدته في إيجاد حل لنزاع الصحراء من جهة، ومن جهة أخرى تسوية وضعية قرابة 70 ألف مغربي كانوا يقيمون بطريقة غير شرعية، وفتح لهم أبواب العمل والاستقرار والمستقبل. وإذا كانت العلاقات مع الرباط قد تحسنت، فمع الجزائر تراجعت نسبيا بحكم موقف مدريد من الصحراء ولم تحافظ على الحرارة التي كانت عليها خلال مدة حكومة اليميني خوسي ماريا أثنار، وانتقدت الدبلوماسية الجزائرية في أكثر من مناسبة موقف مدريد الجديد من الصحراء.

وظهرت في أكثر من مناسبة، حنكة سبتيرو مع العالم العربي، فهو يدافع عن موقفه الثابت بأن التواجد في العراق احتلال وحرب غير شرعية، وكلفه هذا الكثير من المشاكل مع الادارة الأمريكية، فيكفي أنه الوحيد الذي لم توجه له دعوة لزيارة البيت الأبيض.

وطرح مقترح «تحالف الحضارات» لمواجهة الارهاب بدل الرهان فقط على الحلول الأمنية. ووقف موقفا مشرفا من الرسوم المسيئة الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، عندما أكد للجميع أنه لا يحق أبدا الاعتداء على ديانات الآخرين.

سبتيرو في ظرف سنتين، استطاع أن يعطي لإسبانيا مكانة جديدة في العالم وخاصة مع العالم العربي، حيث تحول هذا البلد الى جسر حقيقي للحوار مع العالم العربي والأوروبي عكس ما حصل في حقبة خوسي ماريا أثنار عندما كانت قلعة متقدمة للتهجم على العالم العربي من خلال المشاركة في الحرب على العراق أو غزو جزيرة مغربية صغيرة، تورة.

* مراسل «القدس العربي» في مدريد